بكين: تقدم كبير في العديد من القضايا الجوهرية

أميركا والصين ستتوصلان لاتفاق تجارة 27 مارس

أفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ قد يتوصلان إلى اتفاق تجارة رسمي خلال قمة تُعقد في حوالي 27 مارس وذلك في ضوء التقدم الذي حققته المحادثات بين البلدين.

وتبادل البلدان فرض الرسوم على سلع بمليارات الدولارات للبلد الآخر مما أحدث هزة في الأسواق المالية وعطل سلاسل إمدادات المصانع وقلص صادرات المزارع الأمريكية.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر أطلعت على الأمر من كلا الجانبين إن الصين ستخفض الرسوم الجمركية على السلع أمريكية الصنع بما فيها المنتجات الزراعية والكيماويات والسيارات في مقابل تخفيف للإجراءات المتخذة من واشنطن.

لكن مصادر الصحيفة حذرت من عقبات مازالت قائمة، وقالت إن كلا الطرفين سيواجه مقاومة داخلية بأن الشروط تحابي الطرف الأخر.

وقال التقرير إن الاتفاق سيشمل شراء غاز طبيعي بقيمة 18 مليار دولار من شينير إنرجي الأمريكية. وأحجم متحدث باسم شينير التي مقرها هيوستون عن التعليق على احتمال إبرام صفقة جديدة لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين. كانت الشركة وقعت العام الماضي اتفاقا مدته 20 عاما لتزويد مؤسسة البترول الوطنية الصينية بالغاز المسال من مرفأ تصديرها في لويزيانا حتى 2043. كان وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين أبلغ سي.ان.بي.سي

دونالد ترامب و شي جين بينغ

أن الولايات المتحدة تعكف على اتفاق تجارة تفصيلي مع الصين سيتضمن التزامات هيكلية محددة.

فيما قال مسؤول صيني كبير إن "التقدم الجوهري" الذي حققته الصين والولايات المتحدة في محادثاتهما التجارية "يلقى ترحيبا" في كلا البلدين وفي أنحاء العالم، ليعيد التأكيد على نظرة بكين المتفائلة للمحادثات.

وقال تشانغ "حققوا حتى الآن تقدما جوهريا في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

"العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة مربحة بطبيعتها لكلا الطرفين، ونأمل أن يتمكن الطرفان من مواصلة التقدم في المشاورات للوصول إلى اتفاق في صالح الطرفين".

طرح أسهم «إنبي» قبل نهاية النصف الأول

مصر تستهدف تصدير ملياري قدم مكعب من الغاز الطبيعي بنهاية 2019

نقلت صحيفة الشروق عن وزير البترول المصري طارق الملا أمس الاثنين توقعه طرح جزء من أسهم الشركة الهندسية للصناعات البترولية (إنبي) في بورصة مصر قبل نهاية النصف الأول من 2019.

وذكرت قوله إن مصر تستهدف تصدير ملياري قدم مكعبة يوميا من الغاز الطبيعي بنهاية 2019 من 1.1 مليار قدم مكعبة حاليا.

كانت الرئاسة المصرية أعلنت في يناير 2016 أن مصر ستطرح حصصا في الشركات والبنوك الحكومية "الناجحة" في البورصة.

ووافقت وزارة البترول في مارس 2017 على طرح ما يصل إلى 24 بالمئة من أسهم إنبي.

ويتولى تحالف سي.آي كابيتال وجيفريز إنترناشونال وبنك الإمارات دبي الوطني ترتيب وترويج الطرح الأولي لأسهم إنبي في بورصة مصر. كان أشرف غزالي الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار المصري الحكومي إن.آي كابيتال توقع في تصريحات لرويترز في يونيو 2017 أن تبلغ حصيلة طرح إنبي في البورصة بين 100 و150 مليون دولار.

طارق الملا

النفط يرتفع بفعل خفض إمدادات «أوبك»

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين مدعومة بخفض إنتاج أوبك وتقارير بأن الولايات المتحدة والصين قريبتان من اتفاق لإنهاء نزاع الرسوم المرير الذي كبح نمو الاقتصاد العالمي.

وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 65.25 دولار للبرميل بحلول الساعة 0713 بتوقيت جرينتش، مرتفعة 18 سنتا أو 0.3 بالمئة عن آخر تسوية.

وبلغت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 55.94 دولار للبرميل بزيادة 14 سنتا أو 0.3 بالمئة.

يأتي تحسن الأسعار عقب تقارير بأن الولايات المتحدة والصين قريبتان من إنهاء نزاعهما التجاري المستعر منذ عام.

وقال مصدر مطلع على المحادثات فيما يبدو أن البلدين اقتربا من اتفاق سيلغي رسوما أمريكية على بضائع صينية لا تقل قيمتها عن 200 مليار دولار، مع تعهدات من بكين بتغييرات اقتصادية هيكلية وإلغاء الرسوم التي فُرضت بشكل انتقامي على بضائع أمريكية.

الذهب يرتفع مع تراجع الدولار

ارتفعت أسعار الذهب أمس الاثنين بعد أن نزلت في الجلسة السابقة عن حاجز 1300 دولار المهم إلى أدنى مستوياتها منذ 25 يناير ، مع تراجع الدولار بفعل تنامي فرص إبرام اتفاق تجارة بين الصين والولايات المتحدة.

وفي الساعة 0557 بتوقيت جرينتش، كان السعر الفوري للذهب مرتفعا 0.1 بالمئة إلى 1294.05 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن لامس أقل مستوى له في أكثر من شهر عند 1289.91 دولار خلال الجلسة السابقة، في حين نزلت عقود الذهب الأمريكية الآجلة 0.2 بالمئة إلى 1296.10 دولار.

ويبدو أن اتفاق التجارة الأمريكي الصيني يقترب، مما سيلغي رسوما أمريكية على السلع الصينية، حيث تعهدت بكين بإجراء تغييرات هيكلية على اقتصادها والتراجع عن رسوم انتقامية، حسبما أفاد مصدر أطلع على سير المفاوضات.

وقال كايل رودا محلل السوق لدى آي.جي ماركتس في ملبورن "الدولار زاد زيادة كبيرة الأسبوع الماضي ودفع أسعار الذهب للانخفاض، لكننا نرى تراجعا عن ذلك الآن (بفعل احتمالات إبرام اتفاق تجارة)."

وقال "الاقتصاد العالمي مازال يتباطأ وسيكون على البنوك المركزية أن تتدخل لدعم اقتصاداتها، وهو ما يمنح الذهب فرصة للصعود في المدى المتوسط،" مضيفا أن تسوية الحرب التجارة ستدعم تحسنا في توقعات النمو.

وهبط الدولار حوالي 0.1 بالمئة مقابل العملات الرئيسية. وارتفع البلاديوم 0.6 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 1555 دولارا للأوقية.

ويقول المحللون إن تهديد إضراب محتمل في جنوب إفريقيا، المنتج الرئيسي لمعدن الحفز الذاتي، يبقي سعر البلاتين مرتفعا.

وزادت الفضة 0.2 بالمئة إلى 15.22 دولار، في حين تقدم البلاتين 0.2 بالمئة أيضا إلى 858.35 دولار للأوقية.

تراجع مبيعات السيارات 47.1 بالمئة في فبراير

تركيا تمدد قرار إلزام المصدرين تحويل الإيرادات إلى الليرة

قالت الجريدة الرسمية في تركيا إنه تقرر تمديد العمل بالقرار المعلن في سبتمبر والذي يلزم المصدرين بتحويل 80 بالمئة من إيراداتهم الأجنبية إلى الليرة في غضون 180 يوما من تسلمها وذلك لمدة ستة أشهر أخرى.

نُشر القرار للمرة الأولى في الرابع من سبتمبر وكان لمدة ستة أشهر. وتضمن القرار المنشور في الجريدة الرسمية تعديل المرسوم الأصلي لتصبح المدة عاما واحدا.

وقال اتحاد موزعي السيارات الأتراك إن مبيعات سيارات الركوب والمركبات التجارية الخفيفة في تركيا تراجعت 47.1 بالمئة في فبراير عنها قبل سنة إلى 24 ألفا و875 سيارة.

كانت المبيعات انخفضت 59 بالمئة على أساس سنوي في يناير.

«نيكي» يرتفع لأعلى مستوى في 3 أشهر

ارتفع المؤشر نيكي الياباني واحدا بالمئة ليسجل أعلى مستوى في ثلاثة أشهر أمس الاثنين مع صعود الشركات المنكشفة على الصين وسط دلائل على اقتراب بكين وواشنطن من إبرام اتفاق تجاري ينهي خلافا مريرا على الرسوم الجمركية استمر نحو العام.

وصعد نيكي 1.02 بالمئة بما يعادل 219.35 نقطة ليسجل 21822.04 نقطة وهو أعلى مستوى للمؤشر القياسي منذ الخامس من ديسمبر. وارتفعت القطاعات الفرعية الستة والعشرون للمؤشر توبكس، وقاد الاتجاه الصعودي أسهم الشركات المنتجة للآلات والرقائق التي تعتمد على الطلب من الصين. وقفز سهم ياسكاوا إلكتريك 5.1 بالمئة وأسهم فانوك وأدفانتست 3.5 بالمئة وسومكو 4.2 بالمئة على الترتيب.

وزادت أسهم كوماتسو وهيتاشي لتصنيع الآلات 3.2 بالمئة.

ونشرت صحيفة وول ستريت

أن واشنطن قد ترفع معظم أو جميع الرسوم على الواردات القادمة من الصين حيث قد يوقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصين شي جين بينغ اتفاقا تجاريا نهائيا في وقت لاحق من الشهر الجاري.

وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.7 بالمئة إلى 1627.59 نقطة. وفاق عدد الأسهم الرابحة تلك الخاسرة بواقع 1481 إلى 579 سهما.

أسواق

123 مليار دولار قيمة مشروعات البنية التحتية في الخليج

كشف تقرير حديث صادر عن شركة «أورينت بلانيت للأبحاث»، الذي يحمل عنوان «التطور المتسارع: البنية التحتية للطرق في دول مجلس التعاون الخليجي»، إلى أن دول الخليج أصبحت اليوم من أهم وأكبر الاستثمارات في البنية التحتية لدول الخليج العربي، وأولوية قصوى لحكوماتها، تماشياً مع مبادراتها للتخطيط الحضري».

ووفقاً للتقرير، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول تقدماً ونجاحاً في العالم، في مجال تطوير مشروعات البنى التحتية الضخمة، مدفوعة برؤية طموحة لأن تصبح من أهم المراكز العالمية الرائدة في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، بعيداً عن النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل في دول الخليج. ووفقاً للتقرير فإن «السعودية والإمارات تعتبران من بين أفضل 12 سوقاً عالمية للاستثمار في البنية التحتية»، وفقا لما نقلته صحيفة «الشرق الأوسط».

ويعدّ التوسع في الاستثمار في مشروعات البنية التحتية للطرق في منطقة الخليج، عاملاً رئيسياً للنمو في المنطقة؛ حيث ترى الحكومات في هذه الاستثمارات عاملاً حيوياً للازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

ولمعالجة العقبات المرتبطة بميزانية هذه المشروعات: «فإن هناك إجماعاً متنامياً نحو الاستفادة من التمويل عبر شراكات استراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص، وذلك لتعزيز التمويل وضمان استمرارية تنفيذ المشروعات المتعلقة بالنقل». وفقاً للتقرير.

وأشار التقرير إلى أن «القيمة الإجمالية لمشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1.14 تريليون دولار أميركي؛ حيث تعدّ مشروعات الطرق السريعة والجسور والأنفاق من أكثر المشروعات التي يتم تنفيذها في المنطقة». كما لفت إلى أن «هناك ما مجموعه 1069 مشروعاً للطرق في المنطقة، وهو أعلى رقم من بين جميع مشروعات البنية التحتية؛ حيث تصل قيمتها الإجمالية إلى 122.6 مليار دولار أميركي».

ورغم التحديات المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية عام 2008، وتقلبات أسعار النفط والغاز: «تسير مشروعات تطوير البنية التحتية في دول الخليج بوتيرة قوية؛ حيث تظهر البيانات أن دولة الإمارات والسعودية تقودان الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في المنطقة».

وذكر البيان نقلاً عن نضال أبو زكي، مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت»: «تشير النتائج المهمة للتقرير إلى أن الحكومات الخليجية تولي أولوية قصوى لمشروعات الطرق، حتى عندما أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاد المنطقة خلال عامي 2014 و2015. كما حافظت حكومات المنطقة على مقاربتها الإيجابية تجاه تطوير البنية التحتية، بما في ذلك استكشاف آفاق وطرق جديدة لتمويل المشروعات المهمة، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

فرنسا تعتزم فرض ضريبة 5 بالمئة على شركات الإنترنت

أعلن وزير المالية الفرنسي برونو لو مير بأن بلاده تعتزم فرض ضرائب على عائدات نحو 30 من شركات الإنترنت العملاقة مثل أمازون ، وذلك في مسعى لضمان «العدالة المالية».

ونقلت صحيفة «لو باريزيان» عن الوزير القول إنه من المتوقع أن تحصّل الدولة نحو 500 مليون يورو (570 مليون دولار) من هذه الضريبة.

ونقلت وكالة «بلومبيرغ» للأنباء عن لومير القول إنه وفقاً للخطة، التي ستناقشها الحكومة غداً الأربعاء ، فإن الضرائب ستطبّق على أية شركة تتجاوز عائداتها العالمية 750 مليون يورو وتتجاوز مبيعاتها في فرنسا 25 مليون يورو.

ووفقاً للصحيفة الفرنسية، فإن معايير فرض الضرائب قد تنطبق على شركات أميركية وصينية وأوروبية، وعدد قليل من الشركات الفرنسية.

ومن جهة أخرى طالب ألكسندر بومبارد الرئيس التنفيذي لشركة كارفور إس إيه، بأن تتساوى منصات التجزئة الإلكترونية ، مثل علي بابا وأمازون في المعاملات الضريبية مع متاجر التجزئة الأخرى، وذلك في الوقت الذي تعتزم فيه الحكومة الفرنسية فرض ضريبة محلية على متاجر التجزئة الإلكترونية. وقال بومبارد لصحيفة جورنال دو ديمانش «علينا أن ننهى الاختلالات النقدية بين متاجر التجزئة مثلنا، والمنصات العالمية الأميركية أو الصينية».

«مالية دبي» تطلق 5 مبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي

أطلقت دائرة المالية بحكومة دبي الحزمة الثانية من مبادرات تحفيز النمو الاقتصادي الرامية إلى إثراء حزمة الحوافز الاقتصادية في الإمارة وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال وخفض كلفتها عبر تسخير جميع الإمكانات لتسهيل مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

وتشمل حزمة المبادرات الجديدة 5 مبادرات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتقوم المبادرة الأولى على سداد مستحقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تورد الخدمات والسلع إلى الجهات الحكومية خلال 30 يوماً بدلاً من 90 يوما على ألا تزيد فترة السداد عن 10 أيام لأعضاء مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وستضع الحكومة وفق المبادرة تصنيفا للمنشآت التي يحق لها الحصول على مستحقاتها خلال 30 يوما مع الحرص على استكمال حزمة التحفيز الأولى المقدمة لهذه المنشآت.

ومن المتوقع أن تتيح هذه المبادرة سيولة إضافية بقيمة 1.6 مليار درهم سنويا عند سداد المستحقات ما يساعد في حل مشاكل السيولة التي تواجه هذه المنشآت فضلا عن ضمان وجود إجراءات موحدة للتوريدات وتعزيز الشفافية.

وتتضمن المبادرة الثانية التي ترمي كذلك إلى إتاحة سيولة مالية أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع ضمان فرص أكبر لمشاركة هذه المنشآت في التوريدات للجهات الحكومية.. خفض قيمة التأمين الابتدائي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليتراوح بين 1 و3% بدلاً من 2 و5% وذلك لتحفيزها على الاستمرار في التوريد للجهات الحكومية. وتم بموجب هذه المبادرة خفض الحد الأدنى للتأمين الابتدائي من 40 مليون درهم إلى 20 مليونا وهذا يشمل 80% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في حين تم خفض الحد الأقصى من 100 مليون درهم إلى 60 مليونا وهو ما يشمل 20% من المنشآت.

أما مبادرة تحفيز النمو الاقتصادي الثالثة المتعلقة بالتأمين النهائي الخاص بضمان أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشاريع الحكومية فتشمل خفض نسبة التأمين النهائي المعروف باسم «ضمان الأداء» لهذه المنشآت من 10% إلى 5% لجميع التوريدات.